مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ورقة بعنوان

ذوو الإعاقة في قطاع غزة: معاناة مضاعفة وضحايا منسيون في سياق الإبادة جماعية

مايو 2025

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها العسكري واسع النطاق على قطاع غزة في سياق ممارستها لجريمة الإبادة الجماعية، وتستمر بشكل منظم في جرائم القتل والقصف وتدمير البنى التحتية، وتستهدف المنشآت الصحية والمدارس والجامعات ودور العبادة ومصادر الغذاء والمياه، وتفرض حصاراً خانقاً تمنع بموجبه دخول المساعدات الإنسانية، وترتكب المذابح بحق أسر بأكملها داخل مساكنهم، وتلاحقهم في أماكن نزوحهم، بعد تهجيرهم قسرياً، وتستخدم كافة الوسائل والإجراءات، التي من شأنها إلحاق الضرر البالغ بالسكان المدنيين. وتتعاظم التحديات أمام الفئات الأكثر هشاشة بين السكان، لا سيما ذوو الإعاقة الذين يتركون دون حماية في بيئة قاسية تعرض حياتهم وكرامتهم للخطر، في وقت تسببت فيه الاعتداءات المستمرة في تحويل أعداد متزايدة من المدنيين إلى أشخاص ذوي إعاقة نتيجة الإصابات البليغة والتشوهات الدائمة.

يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة تحديات غير مسبوقة ومعاناة مضاعفة في تلبية احتياجاتهم الأساسية التي يجدون صعوبة في تلبيتها في الظروف العادية، لتفاقم حرب الإبادة معاناتهم وتضعهم أمام تحديات غير مسبوقة، جراء النزوح القسري المتكرر في ظل انعدام إمكانية الوصول إلى الوسائل المساعدة، ومراكز الحماية والرعاية والتأهيل، التي دمر معظمها، وانهيار منظومة الخدمات الأساسية، والحصار المشدد ومنع دخول المساعدات الإنسانية، ما يحرمهم من احتياجاتهم الضرورية، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء والرعاية الصحية، في بيئة تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة.

كما حولت قوات الاحتلال الإسرائيلي الأشخاص ذوي الإعاقة هدفاً مباشراً لهجماتها، بما في ذلك الاستهداف المباشر بالقتل والإصابة، نتيجة الهجمات العشوائية التي تطال الأحياء السكنية والمرافق المدنية، حيث أسفرت الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة عن ارتفاع ملحوظ في أعداد المصابين بإعاقات دائمة، مما أدى إلى اتساع شريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، بفعل الإصابات الجسدية والتشوهات الخطيرة.

وبحسب وزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين، فقد بلغت حالات الإعاقة الجديدة نتيجة الإصابات المباشرة منذ بداية الإبادة الجماعية أكثر من (28,000)، ما تسبب في رفع العدد الإجمالي للأشخاص ذوي الإعاقة إلى أكثر من (85,000) ألف شخص[1]. في حين يصاب (15) طفلاً يومياً بإعاقات دائمة، بما في ذلك بتر الأطراف وفقدان السمع.[2]

وتشير الاحصائيات والتقارير المحلية والدولية إلى أن ما يقارب من (119,000) ألف شخص مصاب منذ بداية الإبادة الجماعية، من بينهم ما لا يقل عن (17,000) جريح بحاجة إلى عملية تأهيل طويلة الأمد، بينما تراوحت حالات بتر الأطراف (4,700) حالة من بينهم (18%) من الأطفال.

وتفيد المعلومات بأن حوالي (80%) من الأشخاص ذوي الإعاقة هجروا قسراً من منازلهم، و(100%) أفادوا بأن الملاجئ غير مهيأة لتلبية احتياجاتهم، و(97.2%) أفادوا أن الملاجئ تفتقر إلى الخصوصية، و(83%) فقدوا معداتهم أثناء النزوح،

[1] وزارة التنمية الاجتماعية - فلسطين
[2] تقرير - Save the Children

(23%) أفادوا بتعرضهم للاستغلال في الملاجئ، (94.7%) أفادوا بأنهم يواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية الطبية.[3]

فيما تعرض مركز إعادة تأهيل الأطراف الوحيد في غزة الموجود في مستشفى ناصر الطبي للدمار إثر غارة إسرائيلية مباشرة في فبراير 2024، ما زاد من صعوبة توفير الأطراف الصناعية والعلاج الطبيعي للمرضى، كما أن تدمير البنية التحتية للمستشفيات والمراكز الصحية في غزة أدى إلى نقص حاد في المعدات والخدمات الطبية والاخصائيين مما أثر بشكل كبير على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى رعاية متخصصة، وبات نظام إعادة التأهيل الطبي على حافة الانهيار بسبب العدد الكبير من الإصابات التي تحتاج إلى تأهيل، حيث يعانون من توقف العلاج الطبيعي، نقص الأدوية الأساسية، وعدم توفر الأجهزة المساعدة مثل الكراسي المتحركة والأطراف الاصطناعية.

يقول الدكتور ريتشارد بيبركورن، ممثل منظمة الصحة العالمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: "الزيادة الهائلة في احتياجات إعادة التأهيل تحدث بالتزامن مع التدمير المستمر للنظام الصحي، ولا يستطيع المرضى الحصول على الرعاية التي يحتاجون إليها، وتعاني خدمات إعادة تأهيل الحالات الحادة من تعطل كبير، ولا تتوفر رعاية متخصصة للمصابين بإصابات معقدة، وهو ما يعرض حياة المرضى للخطر، وهناك حاجة ماسة إلى الدعم الفوري والطويل الأجل لتلبية الاحتياجات الهائلة في مجال إعادة التأهيل[4]."

أفاد الأستاذ خالد أبوغالي، مدير دائرة تأهيل الهلال الأحمر الفلسطيني، كان هناك 7 برامج رئيسية في الهلال الأحمر من ضمنها برنامج العلاج الطبيعي الذي يعالج الكثير من ذوي الإعاقة ومنهم الأطفال اللذين يعانون من ضمور العضلات الذين هم بحاجة من 2 إلى 3 جلسات أسبوعياً حتى لا تتصلب المفاصل عندهم، ويحتاجوا تدخل جراحي فيما بعد، ومع توقف الجلسات الخاصة بهم فهم سوف يعانون من مشاكل صحية وسيحتاجون إلى عمليات جراحية، وهذا يؤدي إلى انتكاسة طبيبة ونفسية لهم.

في حين تجاهلت أوامر الإخلاء المتعددة ذوي الإعاقة الذين غالباً ما يواجهون صعوبات بالغة في اتباع التعليمات أو فهمها مما يعوق قدرتهم على الإخلاء الآمن من مناطق الخطر، فيجبرون على أصعب الخيارين إما أن يتركوا المنازل والأجهزة المساعدة التي يحتاجون إليها من أجل البقاء على قيد الحياة، أو أن يبقوا في مكانهم من دون أسرهم ومقدمي الرعاية ويتعرضوا لخطر القتل، والعديد منهم غير قادر على مغادرة منازلهم بسبب عدم توفر وسائل النقل المناسبة أو المعدات المساعدة، كما أن أماكن النزوح المكتظة وغير آمنة وغير مؤهلة لذوي الإعاقة، وتفتقر إلى المرافق الصحية الملائمة ومياه الشرب والطعام وغيرها من

[3] اجصائيات - مسار غزة | GAZA TRACK
[4] تحليل صادر عن منظمة الصحة العالمية

الأساسيات الضرورية للبقاء على قيد الحياة، وبذلك يواجهون أذى نفسي شديد. أضف لذلك أن الأشخاص ذوو الإعاقة هم الأكثر عجزاً عن الفرار من الهجمات الجوية والبرية بسبب قيود حركتهم واعتمادهم على الأجهزة المساندة مثل الكراسي المتحركة وأجهزة السمع والبصر، والتي تدمرت أو فقدت بفعل القصف.

أفادت والدة الطفلة (ر. ص) من ذوي الإعاقة الحركية، 17 عام من خان يونس، ولدت ابنتي مصابة بشلل نصفي، وهي الآن على كرسي متحرك، تعاني ابنتي من عدم القدرة على الحركة وتضخم في القدمين بسبب عدم وجود العلاج والمياه النظيفة، نزحنا أنا وهي إلى أكثر من مكان، في كل مرة يكون هناك أوامر إخلاء جديدة، نمشي مسافات طويلة وأدفعها بواسطة الكرسي المتحرك، نمشي على الرمال والحجارة، ما تسبب في عطب الكرسي أكثر من مرة، ونقوم بإصلاحه، وفي آخر نزوح من منطقة بطن السمين إلى مواصي خان يونس، انكسر الكرسي المتحرك للمرة الثالثة مما يصعب تصليحه، والآن نحن في خيمة دون أدنى مقومات الحياة، لا أعرف ماذا أفعل، وأنا معيلتها الوحيدة وكبيرة بالسن لا أستطيع حملها والمشى فيها مسافات طويلة مما قد يضطرنا لتركها أو أن نبقى بالمكان الخطر سوياً.

وتلعب أزمة سوء التغذية دوراً كبيراً في تعرض ذوي الإعاقة إلى مشاكل صحية وجسدية ونفسية وعقلية، فنقص الأكل الصحي والوجبات المتوازنة يؤدي إلى ضعف الجهاز المناعي مما يجعلهم أكثر عرضة للعدوى والأمراض، ويفاقم من حالتهم الصحية ويقلل من فرص تأهيلهم، وهم الأكثر عرضة لسوء التغذية نتيجة للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الأسرة، بسبب الحصار والمجاعة، كما يواجهون حواجز مادية تعيق الوصول إلى نقاط التوزيع فهم بحاجة إلى الوسائل المساعدة أو وجود مقدم الخدمة.

وقد يكون سوء التغذية سبباً مباشراً في حدوث الإعاقة خاصة في المراحل الحرجة من النمو، كفترة الحمل والطفولة المبكرة حيث يؤدي سوء التغذية لدى الأمهات الحوامل إلى ولادة طفل من ذوي الإعاقة، كما ينتقل سوء التغذية عبر الأجيال، وحوالي نصف الأطفال دون سن الثانية الذين يعانون من التقزم يصابون به أثناء الحمل والأشهر الستة الأولى من الحياة[5].

بحسب الدكتورة آنا جيلاني، جراحة العظام في منظمة العون الطبي الفلسطيني (MAP) ومقرها المملكة المتحدة: "الجروح لا تلتئم بسبب ارتفاع مستويات سوء التغذية – نحن نحاول أساساً خياطة الجروح التي لا تلتئم. يتجه الأطفال إلى عمليات البتر لأن عظامهم لا تلتئم، والأطراف ثابتة، ولكنها لا تعمل بسبب خطورة الوضع[6]."

أفاد خالد وهبة، من الأشخاص ذوي الإعاقة (يعاني من بتر أعلى الركبة اليسرى)، لدي أيضاً 3 أطفال من ذوي الاعاقة، مؤمن 17 عاماً وهو مصاب بالتوحد والتخلف العقلي بين المتوسط والشديد ومريض صرع وأواجه صعوبة في توفير أدويته بسبب نقصها وارتفاع سعرها مما أثر على حالته الصحية التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وابنتي الوسطى لانا 8 أعوام، مريضة سرطان تم استئصال رئة لها وهي بحاجة لأدوية مستمرة وغير متوفرة، كما أنها فقدت نشاطها وأصيبت بالخمول الدائم، بسبب نقص الأكسجين، وابنتي الصغرى لارا 6 سنوات، مصابة بضمور دماغي، وكنت أتابع حالتها أنا وطبيبي

[5] تقرير عن سوء التغذية - يونيسف
[6] تقرير Save the Children -

علاج طبيعي وأعصاب، وكانت حالتها في تحسن كبير، وتمت السيطرة على الارتخاء الشديد الذي أصابها وبدأت بالمشي، ولكن بسبب الحرب وسوء التغذية وعدم توفر الفيتامينات وعدم الالتزام بالجلسات، حالتها أصبحت سيئة جداً ولا تستطيع الاندماج في المجتمع، أطفالي الثلاثة بحاجة إلى التغذية والفيتامينات والالتزام بالجلسات العلاجية والتأهيلية لتحسين حالتهم الصحية والنفسية، ولكن هذا غير موجود بسبب إغلاق المعابر وغلاء الأسعار والتنقل من مكان لآخر.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يدين بشدة استمرار حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة وجرائم الاحتلال الإسرائيلي المتصاعدة بحق المدنيين الفلسطينيين، لا سيما تجاه الفئات الأكثر هشاشة، فإنه يؤكد على أن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة يكفلها القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها إسرائيل في عام 2012، وهي ملزمة بموجب المادة 11 منها باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية وسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الخطر بما في ذلك حالات النزاع المسلح.

وبناءً عليه يطالب المركز المجتمع الدولي بالتدخل العاجل لوقف جريمة الإبادة الجماعية فوراً، والامتثال للقانون الدولي الإنساني، وتوفير الحماية للمدنيين، خاصة الأشخاص ذوي الإعاقة، وفك الحصار وضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل عاجل وآمن ودون عوائق إلى جميع المدنيين، وتوفير الأجهزة المساعدة، الأدوية، والرعاية الصحية، لذوي الإعاقة، وتقديم الدعم النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم، ومساعدتهم على التكيف مع الظروف الحالية والتخفيف من آثار الصدمات النفسية، والعمل على إعادة تأهيل المستشفيات والمراكز الصحية المتضررة.

كما يطالب المركز المجتمع الدولي بضمان تحقيق المساءلة على الجرائم المتواصلة التي ترتكبها قوات الاحتلال في سياق حرب الإبادة الجماعية، ويطالب المقررة الخاصة المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة، السيدة هبة هجرس، بضرورة الإيعاز إلى لجنة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لفتح تحقيق في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة.